أحمد الصفار
ahmed.alsaffar@alwasatnews.com

عاصفة السياسة الإسكانية الجديدة

□ لم يخلص المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الإسكان ظهر الأحد الماضي للإعلان عن السياسة الجديدة لوزارته في بناء المشروعات الإسكانية، إلى نتيجة شافية تطفئ الحرارة التي اشتعلت في قلوب 47 ألف مواطناً يعيلون أسراً ويصطف كثيرون منهم منذ نحو 18 عاماً في طابور الانتظار الرتيب الممل.

وكان آخر ما يتوقعه الناس أن تلجأ وزارة الإسكان إلى القطاع الخاص لإنشاء 5000 وحدة فقط تشمل بيوتاً وشققاً، وخصوصاً أنها من ساهم بشكل رئيسي في رفع سقف طموحاتهم إلى حد لم يسبق له مثيل بحديثها تطبيق فكرة البناء الصيني الذكي للقضاء على الأزمة الإسكانية الخانقة بحلول العام 2015.

وهاهي اليوم تتراجع خطوات كبيرة إلى الوراء بعزمها الأخذ مجدداً بالبناء العمودي المرفوض شعبياً والذي ثبت على أرض الواقع عدم توافقه مع التكوين الطبيعي للمجتمع البحريني.

وفي الوقت الذي لا ينكر أحد حقها في الاستعانة بالشركات والمؤسسات الأهلية لدعمها في مواجهة أزمة وطنية تتطلب موازنات ضخمة بحجم المشكلة الإسكانية، إلا أنها مطالبة بالوفاء بالتزاماتها ومسئولياتها، إذ سبق وأن أعلنت عن بناء شقق واسعة على امتداد مساحة تصل إلى 200 متر مربع، فكيف لها أن تنشأ بيوتاً بمساحة أقل بدءاً من 170 متراً مربعاً للوحدة السكنية؟

عدد السكان في تزايد مستمر، وحجم الأسرة البحرينية يأخذ مساراً تصاعدياً، وتفصح عن ذلك المشكلات الاجتماعية التي بدأت تبرز في الآونة الأخيرة نتيجة تكدس الزوج والزوجة والأبناء في غرفة واحدة في منزل الأب، أو شقة صغيرة تتوافق مع ما يتقاضاه البسطاء من ذوي الدخل المحدود، فلماذا لم يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند رسم الخطط الإسكانية بعيدة المدى والتي من المفترض أن تكون قادرة على استقراء التحديات والواقع المستقبلي بوضوح؟

وإذا كان السبب في العودة إلى البناء العمودي مرتبط بمحدودية الأراضي المتاحة لإنشاء الوحدات السكنية المستقلة، فلماذا لا تسترجع العقارات المسلوبة التي حُولت إلى أملاك خاصة لتلبية احتياجات المواطن في العيش آمناً مستقراً في وطنه، حتى لا يضطر تحت وطأة الحياة وشدتها إلى التنقل والترحال بين بلاد الغربة بحثاً عن واقع أكثر ملائمة ومواكبة لتطلعاته في الاستقرار والسكينة؟

لقد تركت الحملة الإعلامية الواسعة التي أطلقتها وزارة الإسكان للإعلان عن مميزات البيوت الذكية مفعول السحر، وانعكس أثرها على ردود أفعال وانطباعات الرأي العام الذي بقى متحفزاً ومتهيئاً لمعالجة جذرية لأساس المشكلة الإسكانية، حتى أن عدداً غير قليل من النواب أبدى دعمه للمقترح، وأعربت المؤسسة العامة للشباب والرياضة عن إعجابها بالمشروع ونيتها تطبيقه في بعض مرافقها، وفجأة نسف كل ذلك من دون مقدمات.

ما يترقبه المواطن اليوم من الوزارة والمسئولين القائمين عليها، تنفيذ حرفي لوعودها الجديدة التي أشارت فيها إلى خطة متوسطة للسنوات الست المقبلة (2009–2014)، تهدف إلى تقليص فترة الانتظار إلى 5 سنوات، وما دون ذلك سيكون بمثابة دق المسمار الأخير في نعش الثقة بينها وبين المستحقين للوحدات الإسكانية الذين سئموا المعالجات الترقيعية والحلول الآنية غير المجدية طوال عقود من الزمن.

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

حاجز مع التحيّة!

□ هناك فئة من الناس، لا تحتاج إلى الجد والاجتهاد للحصول على حافز، بل إنّ الحاجز الذي يؤخرهم عن الحصول على الحافز قد ذاب كذوبان الجليد هذه الأيام بفعل عوامل التعرية.

عوامل التعرية للحصول على الحافز تتمثّل في الانضباط الوظيفي والتميّز في العمل، ومعايير في حسن السيرة والسلوك، وأن يعطي الموظّف من وقته الخاص لإنجازات المؤسسة، أو القيام بعمل يوفر به جهد على المؤسسة الحكومية، وقد يُعطي اقتراحات من شأنها تحسين أداء المؤسسة، وقد تكون إنقاذ حياة شخص أو إنقاذ المؤسسة من حريق أو مس كهربائي، ورفع الإنتاجية في العمل سبباً في مكافأته.

ولكن هذه العوامل ليست ضرورية في بعض المؤسسات، إذ يكفي عامل تعرية مهم جداً جداً يُعطي بعض الموظّفين الحق في اجتياز «الحاجز»، وهو عامل المعرفة بالمسئول، وعامل الضغط على مسئول آخر، وعامل (شيلني وشيلك) على ذلك المسئول.

مشكلة الحوافز والترقيات الوحيدة، هو عدم وجود الشفافية، فقد تعمل بجهد طيلة سنوات حياتك، ولا تترقّى إلى رتبة مدير إدارة، بينما سكرتير المسئول قد يترفّع بالحوافز المعطاة له إلى نفس رتبتك أيها الموظّف المخلص!

من مؤسسات الدولة – أية دولة – قامت بترقية بعض الناس على أساس مكالمة هاتفية، تمّت بين المسئول الفلاني والفلاني «المهم» ككارت أخضر في المستقبل، ونتجت عنه وضع الشخص غير المناسب بموقع حسّاس في الدولة.

ثمّ تتوالى الأحداث في تلك المؤسّسة، فيُوظّف ذلك الحارس كمسئول في العلاقات العامة، وأخرى كمديرة للموارد البشرية، وكلّ هذه الترقيات لم تدخل في نطاق عوامل التعرية التي ذكرناها سابقاً، فالحاجز قد أصبح حافزاً مبشّراً باستخدام السلطة لأشخاص ليس لديهم خبرة ولا معرفة!

من الناس معروفة بجهدها وانضباطها الوظيفي، وبعملها المتقن، وقدّمت للحصول على ترقية، ولكن هناك عيب واحد ملازمها ولا تستطيع تغييره، العيب هو وجودها من ضمن تلك الجماعة، فبالتالي عصا السلطة لا تريدها أن تتطوّر إلى تلك الترقية، فجماعتها ليست بالمستوى اللائق بالدولة!

من الرجال، (شقى) العمر بأكمله، وهو يوفّر على الدولة ملايين الملايين من جهده وتميّزه ومشاريعه، ونصيبه في النهاية إقصاؤه برتبة رئيس قسم (لا راح ولا يه)، وكأنّ خدمته في تلك المؤسسة الحكومية ذهبت هباء منثوراً، فلقد أغضب الكبار، ولابد من إبعاده عن موضع القرار.

لابد في النهاية المثول إلى الشفافية وإحقاق الحقوق، فهو السند الناجح في أي مؤسسة حكومية، وهو صمّام الأمان فيها، فإذا كان البنيان صحيحاً، فإنّ ترقية من يتوجّب ترقيته هي بداية اللعب مع الكبار.

فعلى ذلك تُطالب الشعوب دائماً بالمصارحة، ومعرفة أسماء الأشخاص الحاصلين على ترقيات أو حوافز ومكافآت، فالضرر المترتّب من استخدام السلطة لأغراض شخصية، سيأتي عليه اليوم الذي ينقشع.

ولنتذكّر بأنّ: (ما طار طيرٌ وارتفع إلا كما طار وقع).

وليد نويهض
walid.noueihed@alwasatnews.com

ماذا وراء «الإرهاب النووي»؟

□ مصطلح «الإرهاب النووي» دخل حديثاً على سوق التداول السياسي بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي باراك أوباما بمناسبة افتتاح قمة الأمن النووي في واشنطن. فالمصطلح مبتكر وفي الآن يرسل إشارة مخيفة تتصل بحياة الناس واستقرار الأمم وعلاقات الدول.

هل هناك فعلاً ما يمكن تسميته بخطر «الإرهاب النووي» أم أن المصطلح مجرد شعار للتخويف ومحاولة التفافية على الموضوع؟ لا توجد معلومات تؤكد احتمال حصول منظمات على مواد مشعة عالية التخصيب يمكن أن تستخدمها في أنشطة إرهابية. كذلك هناك صعوبة في تأكيد تسرب قنابل جاهزة إلى هيئات ومؤسسات عندها الاستعداد لتهريبها أو بيعها لجهات أو دول تعتبر متمردة على القانون الدولي.

الضبابية تحيط بالمصطلح ويمكن أن يكون مجرد تغطية سياسية للهدف الحقيقي. فالقصد من إثارة الهواجس لم تتضح معالمه. وربما تكون غاية الكلام عن «الإرهاب النووي» التوصل إلى تفاهمات تشير إلى دول بعينها وليس إلى منظمات وشبكات إرهابية. وإذا كان الأمر مجرد استحداث مصطلح جديد للدلالة على مخاطر قد تأتي من دول غير مرغوب حصولها على معدات وأجهزة نووية قد تستخدمها مستقبلاً للدفاع عن حدودها ومصالحها فإن القصد من إثارة الموضوع هو افتعال ضربة سياسية استباقية تعطي ذريعة للتدخل في حال اقتضى الأمر.

المخاوف من احتمال تسرب المواد المخصبة أو تهريب المعدات والتجهيزات إلى دول بعينها مسألة غير مستبعدة بسبب الفوضى التي عانت منها أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي في تسعينات القرن الماضي. فالفوضى التي ترافقت مع السقوط أنتجت فجأة ارتدادات كانت أسرع من كل التوقعات ما أدى إلى إضعاف الرقابة على المستودعات وأمكنة التخزين.

في التسعينات كانت الدول النووية محدودة ومعروفة الهوية والعنوان ما أعطى فرصة للإشراف والضبط والتنظيم ضمن قنوات محكومة بالمعاهدات والاتفاقات الدورية. فجأة تبدلت الأحوال وأصبح الاتحاد السوفياتي مجموعة دول تمتلك ترسانات نووية حين أضيف إلى روسيا الاتحادية بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا وكازاخستان وأوزبكستان من البلدان التي تحتضن مستودعات من القنابل والصواريخ ومخزونات من المواد العالية التخصيب.

أدى هذا العدد الإضافي من الدول النووية إلى إرباك منظومة العلاقات الدولية، لأن الفوضى منعت اتخاذ خطوات سريعة تضمن الإشراف على تلك الاحتياطات المخيفة. فالدول الجديدة كانت تحتاج إلى فترة زمنية للتأقلم مع المتغيرات أو التكيف مع القوانين وما تفترضه من شروط تضمنتها المعاهدات. فالمعاهدات كانت موقعة مع الاتحاد السوفياتي الذي أصبح خارج الخريطة السياسية وظهرت مكانه مجموعة دول غير معترف بها وهي ليست بالضرورة مضطرة للالتزام بنصوص لم توقعها أصلاً.

هذه الثغرة القانونية ترافقت مع فوضى سياسية عارمة أتاحت فرصة للمافيات الدولية بالتحرك واستغلال الفرصة والبدء في فتح قنوات للتسريب والتهريب وشراء كميات هائلة من الأسلحة التقليدية بأسعار رخيصة.

مافيات دولية

استمرت حال اللااستقرار نحو عشر سنوات ولم يبدأ الهدوء بالعودة إلا حين استلم الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين زمام الأمور وأخذ بترتيب البيت الداخلي وعلاقات الكرملين مع دول الجوار في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وجمهوريات «السوفيات» السابقة.

المخاوف المحتملة تقع في هذه الفترة الزمنية وتلك الثغرة التي امتدت من 1991 إلى العام 2001. ماذا حصل في هذه الحقبة التي اتسمت بالفوضى وانتشار المافيات الدولية وقيامها بعمليات تهريب هائلة للتحف والآثار وشراء المصانع والمعدات والأجهزة ومستودعات الأسلحة التقليدية وبيعها في مختلف بلدان العالم؟ الجواب الواضح على السؤال يتطلب معرفة ماذا حصل لذلك المخزون من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يقدر بنحو 232 طناً. هل المخزون لايزال على حاله أم تناقص؟ الإجابة الدقيقة توضح المسار لأن كمية قليلة بزنة 25 كيلوغراماً تكفي لإنتاج قنبلة نووية بسيطة. ماذا حصل لمخزون اليورانيوم في الدول «السوفياتية» الأربع وهل نجحت المافيات في الوصول إليه وشراء كميات منه وتهريبه إلى الخارج؟ والأخطر هل استطاعت تلك الشبكات الحصول على قنابل جاهزة ونجحت في بيعها لمنظمات تحترف العمل السياسي السري؟

السؤال يساعد على معرفة القصد من وراء استحداث أوباما مصطلح «الإرهاب النووي». فهل أراد الرئيس الأميركي إرسال إشارة بهذا الاتجاه تعتمد على معلومات موثقة وأدلة دامغة أم أنه وجه ضربة سياسية استباقية تحتمل فرضية التخويف من إمكان توصل المافيات إلى تلك المخازن ونجاحها في تهريب كميات منها إلى مناطق مجهولة وغير واضحة العنوان وغير خاضعة للرقابة؟ في كل الحالات ومهما كانت الأجوبة أصبحت المسألة في طور الخطر وغير مضمونة النتائج. هناك زاوية غامضة تقف وراء دعوة واشنطن إلى قمة الأمن النووي، إلا أن المؤشرات تكشف وجود غايات أخرى تتجاوز ذلك المصطلح الجديد، ما يعني أن ما حصل من مداولات بين 50 دولة مشاركة (بينها ست دول عربية) لبحث هذه النقطة مجرد خطوة صغيرة تحتاج إلى خطوات ترسم خريطة تؤدي إلى تحديد اسم المطلوب وهويته وعنوانه.

العلاقات السعودية البحرينية... واقع يستحيل تجاهله

محمد علي الهرفي
كاتب وأكاديمي سعودي

□ في اعتقادي أنه يستحيل الفصل بين السعودية والبحرين، فعلاقة هذين البلدين ببعضهما بعضاً قديمة أزلية واتخذت مناحي متعددة بعضها يقوي البعض الآخر، ولاتزال هذه العلاقات تزداد يومياً بعد آخر...

التاريخ الجغرافي يحدثنا أن «البحرين» هي المنطقة المعروفة الآن بالأحساء والقطيف بالإضافة إلى دولة البحرين الحالية، وهذا المصطلح يؤشر بوضوح إلى عمق الترابط بين جميع أجزاء هذه المنطقة الحيوية.

هذا الواقع أدى إلى وجود ترابط أسري كبير بين أسر البحرين من وأسر المنطقة الشرقية – خاصة – من جهة أخرى، كما أدى وجود التصاهر بين هذه الأسر وترابطها بعلاقات اجتماعية واقتصادية متميزة.

ويحدثنا التاريخ أن العلاقات السياسية بدأت بين البحرين والسعودية منذ عهد الدولة السعودية الأولى ثم الثانية وبعد ذلك في عهد الملك عبدالعزيز (رحمه الله) ووالده الإمام عبدالرحمن بن فيصل (رحمه الله).

ومعروف أن الإمام عبدالرحمن بن فيصل قام بزيارة للبحرين في حدود العام 1876م/ 1293هـ وكان ذلك في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (رحمه الله) قد مضى له على حكم البحرين نحو سبع سنوات.

وبعد ذلك استمرت العلاقات على أحسن حال بين البلدين إذ قام الملك عبدالعزيز بزيارة البحرين سنة 1929م/ 1348هـ، وتبادل مجموعة من الرسائل المتميزة مع الشيخ عيسى بن علي، ثم قام الشيخ برد الزيارة للملك عبدالعزيز.

وكرر الملك عبدالعزيز هذه الزيارة مرة أخرى بعد نحو عشر سنوات من زيارته الأولى، وكان برفقته ابنه سعود ولي العهد آنذاك كما كان برفقته نحو ثلاثمائة رجل، وقد قوبل بترحاب كبير من شيوخ البحرين وشعبها، ونزل في قصر القضيبية.

ولما أصبح الأمير سعود ملكاً على السعودية زار البحرين سنة 1937م/ 1356هـ، وتوطدت علاقته بشيوخها، وقد سار إخوته حكام السعودية على نهجه ونهج والدهم في حسن العلاقة والجوار مع الدولة الشقيقة البحرين من تلك العهود وحتى اليوم...

وكما قلت فالعلاقات السعودية البحرينية متنوعة، فهناك علاقات اقتصادية قديمة بدأت من أيام الغوص الذي اشتهرت به البحرين فكان تجار السعودية يتجهون إلى البحرين ببيع لؤلئهم هناك، كما كان يبيعون التمور والماشية وبعض المصنوعات اليدوية الأخرى...

ونعرف – اليوم – أن السعودية هي الشريك التجاري الأول للبحرين، وأن هناك اتفاقيات تجارية لتسهيل التجاري بين البلدين، وقد تعززت التجارة بين البلدين بعد افتتاح جسر البحرين الذي سهل تواصل المواطنين بعضهم مع البعض الآخر وكذلك سهولة وصول البضائع إلى كلا البلدين.

ونعرف – أيضاً – أن هناك شركات سعودية في البحرين ومثلها في السعودية من الشركات، وهذا التبادل يصب وبقوة في التلاحم بين الشعبين.

العلاقات السياحية والثقافية بين البلدين في أحسن حالاتها، فهناك أيام ثقافية مشتركة، كما أن فعاليات الجنادرية يحضرها – غالباً – ملك البحرين كما أن للبحرين جناحاً في الجنادرية يعدّ من أفضل الأجنحة الخليجية وأقواها...

وهناك تسهيلات، أخرى بين البلدين تساهم في تقوية العلاقات السياحية، مثل عدم ختم الجوازات والسفر بالهوية الوطنية، وكذلك قيام البحرين بتشجيع السياحة العائلية وسواها من التسهيلات التي نراها بين البلدين...

علاقات السعودية بالبحرين – كما قلت – علاقات متميزة وهي مرشحة للمزيد من التميز في مختلف المجالات لان كل المعطيات تؤكد ذلك...

الأشياء المشتركة كثيرة، سياسية واقتصادية، والمصير مشترك والتحديات واحدة، وبالتالي فإن العمل إزاء كل ذلك يجب أن يكون مشتركاً وقوياً ومن الأفراد والحكومات...

ولعلّي في مقال آخر أتحدث عن جوانب أخرى من هذه العلاقات التي يرعاها ملكا البلدين والله الموفق.

البحرين والسعودية... مودة بلا حدود وتعاون بلا قيود

جمال محمد الياقوت
عضو هيئة الصحفيين السعوديين

□ العلاقات القائمة بين المملكتين (المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين) هي علاقات أخوية متميزة ومتينة، تنطلق من قاعدة صلبة أسست على ثوابت تاريخية وهي من أقوى العلاقات بين بلدين شقيقين ونموذج يحتذى به.

مهما حاولت أو حاول غيري أو تحدثنا في اعتقادي عن العلاقات بين السعودية والبحرين، لن نوفيها حقها فهي ليست وليدة اليوم فعلاقاتهما الأخوية هي امتداد قائم منذ العصور القديمة ولا تقبل المزايدة, لذا فلن أتطرق للحديث عنها في وقفة قصيرة قد يجف القلم ويعجز الورق لحمل العبارات التي تؤكد على العلاقات والروابط وصدق الأحاسيس والمشاعر لواقع العلاقات السعودية – البحرينية كأسرة واحدة وشعب واحد يربط بينهما مصير وهدف مشترك واحد ومشاركة في السراء والضراء، فضلاً عن العلاقات الأسرية الكبيرة بين الشعبين الشقيقين، حيث النسب والمصاهرة والقرابة والتلاحم ووشاح القربى.

إن ما يساعد العلاقات البحرينية – السعودية في أن تكون وطيدة وتاريخية وضاربة جذورها في عمق التاريخ هو ما يجمع بين الأسرتين الكريمتين (آل سعود وآل خليفة الكرام)، بالإضافة الى علاقات الشعبين الشقيقين على مدى الأزمان.

إن هذا الانسجام ما هو إلا مرآة عاكسة من حكمة في التعامل الصادق الذي تتميز به سياسة القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين في تجسيد الجسور العريقة الممتدة من مودة ومحبة وأخوة صادقة، وإذا كان لنا أن نضيف للقيادتين الحكيمتين إلى البلدين الشقيقين رصيداً خاصاً إلى جانب الانجازات الوطنية التي تحققت فلابد أن نسجل لهما بكل الفخر والاعتزاز للحنكة وبعد النظر في تحقيق حلم الشعبين الشقيقين والإرادة التي حولت هذا الحلم الى حقيقة في إنشاء جسر الملك فهد الذي يربط بين البلدين الشقيقين والذي يعتبر علامة متميزة وبارزة لأوجه التعاون ونبراساً مضيئاً في سماء العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وشاهداً على مر الأزمان يحكي للأجيال القادمة بأنه مثال ونموذج صادق على التعاون الأخوي المشترك.

كما تأتي الزيارة الميمونة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى مملكة البحرين بدعوة من أخيه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين امتداداً لسلسلة زيارات الملوك والشيوخ المتبادلة التي تقوم على التواصل بالود والمحبة بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين وما هي إلا زيارة لداره وبين أهله كما أن لتوجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة دوراً بارزاً في تعزيز ودعم التعاون المشترك الذي جسدته المشاريع المشتركة في التكامل والتنسيق لتترجم معنى الشراكة الحقيقية التي تنعكس إيجابياً على الوحدة والتماسك في التنسيق للمواقف والرأي المشترك الواحد نحو نصرة قضايانا العربية والإسلامية وبما يعود بالأمن والاستقرار في المنطقة والرغبة المخلصة في السلام.

نسأل الله عز وجل أن يزيد هذا التعاون قوة وتأييداً ويتمم علينا نعمه وأن يحفظ البلدين والشعبين الشقيقين في أمان.